العلاقة بين أسعار النفط العالمية وبنية الناتج المحلي الإجمالي في العراق

أ.م.د. صباح نعمة علي
جامعة بغداد- كلية الإدارة والاقتصاد
م.م. تغريد داود سلمان
مركز وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المستخلص:

القطاع النفطي له دور مهم في الاقتصاد العراقي متمثلا" بإيراداته حيث تشكل الصادرات النفطية نحو(96%) من اجمالي الصادرات على كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية ومنها الدخل القومي، الناتج المحلي الإجمالي، التجارة الخارجية، الاستثمارات بكافة أشكالها وتحديده لاتجاهات التنمية الاقتصادية تتوقف على تقلبات اسعار النفط العالمية بالإضافة إلى العوامل غير المتوقعة كالصدمات الخارجية وتأثير العمليات العسكرية التي يشهدها العالم سواء الإقليمية والعالمية. تلعب الصادرات النفطية دورا" مهما في هيكل التجارة الخارجية في البلدان النفطية ومنها العراق والتي تواجهها تحديات كثيرة تعيق عملية التنمية الاقتصادية والمتمثلة في نقص رؤوس الأموال المعدة للاستثمار ونقص الادخارات المحلي.

إن القطاع النفطي يساهم بشكل كبير في معالجة مشكلة نقص التمويل وتغطية متطلبات الإنفاق العام يهدف البحث لدراسة مدى تأثير الصادرات النفطية باعتبارها سلعة مهمة لعموم القطاعات الاقتصادية في البلدان النامية التي يتوفر فيها النفط ويشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي ودوره في رسم السياسة الاقتصادية الكلية.

ينطلق البحث من فرضية مفادها إن تقلبات أسعار النفط العالمية لها تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي في العراق ، بفعل اعتماد الاقتصاد العراقي على الصادرات النفطية وتشكل الإيرادات منها نسبة كبيرة في تمويل متطلبات الموازنة العامة التشغيلية والاستثمارية .

السمة الأساسية للناتج المحلي الإجمالي هو عدم استقراره مع عدم استقرار أسعار النفط الخام فان زيادته مرتبطة بالتطورات الاقتصادية للبلدان النفطية وترتبط أيضا بانخفاض درجة تأثر استقرار الناتج المحلي الإجمالي حينما تنخفض أسعار النفط فهذا يعني تراجع معدلات التنوع الاقتصادي لتلك البلدان ، شهد الاقتصاد العراقي ركودا في معظم الأنشطة الاقتصادية للمدة (2015-2016)، لعدم الاستقرار الامني والتحديات الاقتصادية الخارجية ونتيجة للانخفاض الحاد الذي تشهده الأسواق العالمية في أسعار النفط الأمر الذي جعل الاقتصاد أمام تحدي وأزمة اقتصادية ناجمة عن اعتماده على النفط كمصدر رئيس للإيرادات العامة وتمويل الموازنة العامة.

الكلمات المفتاحية /1- القطاع النفطي والسياسة النفطية في العراق المتضمنة (نظرة تاريخية لواقع القطاع النفطي في العراق /الطلب والعرض العالمي على النفط / واقع اسعار النفط الخام في السوق العالمية/ حجم الاحتياطات النفطية الدولية) 2- تأثير تذبذب اسعار النفط العالمية على الناتج المحلي الاجمالي في العراق المتضمنة (النمو الاقتصادي في العراق في ظل التغيرات في الاسواق النفطية العالمية / مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي في العراق في ظل تطورات الاسواق النفطية العالمية / التحديات الرئيسية لواقع الاستثمار والطاقة الاستيعابية في العراق).

Fluctuations in world oil prices in output
Gross Domestic Product in Iraq

Abstract:

The oil sector has an important role in the Iraqi economy represented by its main revenues from this sector where oil exports account for about 96% of the total exports as well as its impact on all macroeconomic variables including national income, GDP, foreign trade, And identification of trends of economic development. Internal and external factors depend on fluctuations in international oil prices, as well as unexpected factors such as external shocks and the impact of security fluctuations in the world, both regional and global. "Oil exports play an important role in the structure of foreign trade in oil developing countries, including Iraq, which faces many challenges hindering the process of economic development, namely the lack of investment capital and the lack of domestic savings. The oil sector contributes significantly to address the problem of lack of funding and cover public expenditure requirements. To examine the impact of oil exports as an important commodity within the economic sectors in the developing countries where oil is available and a large percentage of GDP and its role in the formulation of economic policy in the country

The research starts from the assumption that the fluctuations in international oil prices have a negative impact on the GDP in Iraq, because of the dependence of the Iraqi economy on oil exports and the revenues of which a large proportion of financing the requirements of the general budget of operations and investment.

The main characteristic of GDP is its instability with the instability of crude oil prices. Its increase is linked to the economic developments of the oil countries and the low vulnerability of the stability of the GDP when the oil prices are falling, in addition to the decline in the economic diversification of these countries. The Iraqi economy witnessed stagnation in most economic activities for the period 2015-2016 due to security operations and external economic challenges. Because of the sharp decline in world oil prices, the Iraqi economy faced a challenge and a slight economic crisis resulting from its reliance on oil as a main source of public revenues and financing. General budget.

key words /1. The oil sector and the oil policy in Iraq included (historical look at the reality of the oil sector in Iraq / demand and global supply of oil / reality of crude oil prices in the world market / volume of international oil reserves) 2. The impact of the volatility of international oil prices on the gross domestic product in Iraq Including the economic growth in Iraq in light of the changes in the world oil markets / the contribution of the oil sector in the GDP in Iraq in light of developments in the world oil markets / the main challenges to the reality of investment and absorptive capacity in Iraq).

المقدمة :

يعد القطاع النفطي القائد في الاقتصاد العراقي ، اذ انه يشكل المورد الرئيس للموازنة العامة والمساهم الاكبر في الناتج المحلي الاجمالي ، فعلى المستوى المحلي يعد النفط مصدرا" مهما" من مصادر العائدات المالية والنقدية ، مما يترك اثرا" كبيرا" على الوضع الاقتصادي في العراق .

أما على المستوى الدولي فالنفط يكتسب اهميته من طبيعته كسلعة استراتيجية حيوية ينصب عليها اهتمام جميع الدول التي اصبحت هاجسا" قويا" للمنتجين والمستهلكين فضلا" عن تداخل عوامل سياسية خارجية وداخلية كمساهمته في جميع المتغيرات المتوقعة على تقلبات اسعار النفط العالمية ما بين (ارتفاعها وانخفاضها) وكذلك تتوقف على غيرها من العوامل الغير المتوقعة التي تطرأ على البلد المنتج (المصدر) والمستهلك ، وبما ان العراق اعتماده على النفط باعتباره (احادي الجانب) وهذا غير من صالح العراق ، فهو يتأثر بالسوق النفطية العالمية (بارتفاع وانخفاض) الاسعار العالمية فيكون تأثيره على العراق فانه لا يتمكن من تغطية كافة المرافق الحيوية في داخل وخارج العراق ، حيث تساهم العوائد النفطية بنسبة 99% من اجمالي الصادرات العراقية ، و54% من تكوين الناتج المحلي الاجمالي 97% من اجمالي الايرادات الحكومية من النقد الاجنبي .

لقد اسهم القطاع النفطي بشكل كبير في معالجة مشكلة نقص التمويل وتغطية متطلبات الانفاق العام وبما ان العراق يعتمد بشكل رئيس على انتاج وتصدير النفط فهذا يتأثر بالسوق النفطية العالمية وتذبذب اسعار النفط العالمية الامر الذي انعكس على امكانية تغطية العجز في الموازنة العامة وتغطية النفقات التشغيلية والاستثمارية باعتباره المصدر الاساسي لتمويل التنمية.

1. مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد العراقي تحديا كبيرا باعتباره اقتصاد وحيد الجانب يعتمد على سلعة واحدة وهو النفط ولن تساهم الحكومات بعد عام 2003 في استغلال هذا المورد في معالجة الهيكل الإنتاجي وتحديات الاقتصاد الكلي وكان للتحديات الأمنية عامل مهموبشكل كبير من استغلال الطاقة الاستيعابية والفرص الاستثمارية في الاقتصاد اثر إضافي في قصور التأثير الايجابي لتلك الموارد النفطية على التنمية الاقتصادية.

2. هدف البحث:

يهدف البحث إلىبيانوتحليل مدى تأثير النفط باعتبارها سلعة مهمة في البلدان النامية المصدرة للنفط ويشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجماليوله دور في رسم السياسة الاقتصادية في الاقتصاد وخاصة الاقتصادالعراقي.

3. اهمية البحث:

تأتي اهمية البحث من كونه يطرح اشكالية العلاقة بين تقلبات اسعار النفط العالمية على الناتج المحلي الاجمالي والنفط في العراق ، حيث يمثل النفط دعامة مهمة للاقتصادات عامة والاقتصاد العراقي بشكل خاص من خلال دور سلعة النفط دخولها الى الاسواق العالمية ، وكذلك كون الصادرات النفطية محفز للنمو الاقتصادي وتتوقف حركة الناتج المحلي الاجمالي من خلال التطور النفطي في انتاجه واسعاره (ارتفاعا" وانخفاضا") .

4. فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها إن تقلبات أسعار النفط العالمية لها تأثير سلبي وايجابي على الناتج المحلي الإجمالي في العراق،بسبب اعتماد الاقتصاد العراقي على الصادرات النفطية .

5. منهجية البحث:

اعتمد البحث الجمع بين الاستقراء والاستنباط في التحليل ، وقد اعتمدت الباحثة اسلوب الاستقراء لرصد الواقع الاقتصادي في البلد واثر النفط في المجتمع والاقتصاد والدولة وذلك باستقراء المعطيات المتوفرة والاستدلال من الدراسات والبحوث المعدة في هذا المجال لغرض الاستنتاج والتوصيات والمقترحات لمعالجة مسائل اقتصاديات المورد الناضب واثره على تقلبات اسعار النفط العالمية والناتج المحلي الاجمالي في العراق ويأتي البحث بشكله الحالي ضمن المتاح من المعطيات حول اقتصاديات الموارد الناضبة والمتجددة.

6. هيكلية البحث:

بهدف الوصول الى هدف البحث والتحقق من الفرضية تم تقسيم البحث الى مبحثين فضلا" عن المقدمة والخاتمة . تضمن **المحور الاول : القطاع النفطي والسياسة النفطية في العراق** ، بحيث يشكل ارضية عامة للدخول الى موضوع البحث وقسم الى **اولا**" : نظرة تاريخية لواقع القطاع النفطي في العراق **وثانيا**" : الطلب والعرض العالمي على النفط **وثالثا**" : واقع اسعار النفط الخام في السوق العالمية **ورابعا**" : حجم الاحتياطات النفطية الدولية. وفي **المحور الثاني** : تم التعرف على **تأثير تذبذب اسعار النفط العالمية على الناتج المحلي الاجمالي في العراق** ، حيث قسم الى **اولا**" : النمو الاقتصادي في العراق في ظل التغيرات في الاسواق النفطية العالمية . **وثانيا**" : مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي في العراق في ظل تطورات الاسواق النفطية العالمية **وثالثا**" : التحديات الرئيسية لواقع الاستثمار والطاقة الاستيعابية في العراق .

المحور الأول: القطاع النفطي والسياسة النفطية في العراق

أولا: نظرة تاريخية لواقع القطاع النفطي في العراق

إن ظهور النفط لأول مرة في شمال العراق منذ الالف الخامس قبل الميلاد بصورة رشوحات نفطية على سطح الارض ، وقد استعمله العراقيين القدماء اذ كان النفط يمون بعض الصناعات المحلية فاستعمله اهل (اشور وبابل) واستخدموا (قيره) لطلاء منازلهم وتغطية جدران القنوات والسفن والتدفئة والانارة ، والحقيقة ان النار المقدسة التي كانت تعبدها قبائل ما بين النهرين ما كانت الا نار الغازات المتصاعدة من مكامن حقول النفط من تحت الارض وقد جاء في وصف بناء (برج بابل) ان الطوب استعمل بدل الحجارة ، كما استعمل (القير) بدل الملاط وقد استخدمه الخلفاء العباسيون في الليل للإضاءة والكشف عن استخدام الآلات الحديثة للبحث والتنقيب عن مواطن هذا السائل وانتاجه وتكريره ونقله لم يبدأ به في العراق بصورة عملية وفعلية الاسنة 1925[1] واقتصر استغلاله على سد حاجة الاسواق المحلية ، وقد اعقب الحرب العالمية الاولى الى مفاوضات دبلوماسية عديدة وكانت المفاوضات مستمرة حصلت الشركة التركية للبترول في 14/اذار/1925 على امتياز من العراق للبحث والتنقيب واستغلال النفط في كل الاراضي العراقية ما عدا منطقة (البصرة) التي لم يشملها الامتياز [1] .

لقد تطور استخراج النفط منذأوائل القرن العشرين باستخدام الآلات الحديثة في التنقيب وإنتاجه وتكريره ونقله وقد تأسست شركات عديدة منها الشركة التركية للبترول عام 1912 وكان نصيب كل من البنك الألماني 25% ، شركة البترول البريطانية الفارسية 47.5% ، شركة البترول الانجلو سكسونية 22.5% ، وكالوستكولبنكيان 5% ، وفي عام 1914 حصلت كل من (بريطانيا وألمانيا) من الحكومة العثمانية على امتيازات استغلال النفط في (الموصل وبغداد) ، بعد هذا بدأ النشاطالأمريكي الجديد للبحث عن البترول في الشرق الأوسط عن طريق سياسة الباب المفتوح ، وفي عام 1923 تم اكتشاف حقل (نفط خانة) وفي عام 1927 تم العثور على النفط في كركوك حقل (بابا كركر) وفي عام 1929تغير اسم شركة البترول التركية فأصبح اسمها (شركة نفط العراق) وقد بدأ العراق بتصدير النفط من حقل كركوك في بداية الثلاثينيات من القرن العشرين ففي عام 1934 كانت الكمية المصدرة تقدر نحو (12400) ب/ي وتضاعفت الكمية المصدرة لتبلغ (70000 ب/ي) وعند بداية الحرب العالمية الثانية شهدت تراجعا" في كمية الصادرات من النفط الخام[2].

1ينظر : – سليمان ، حكمت سامي ، نفط العراق دراسة سياسية اقتصادية ، دار النهضة العربية للتأليف والنشر والترجمة ، دمشق ، 1958 ،ص31و32و33. كذلك العلوجي ، عبدالحميد واللامي ، خضير عباس ، الاصول التاريخية للنفط العراقي ، منشورات وزارة الاعلام ، بغداد ، 1975 ، ص69.

2مراد محمد عدنان ، قصة البترول العربي في الخليج والاطماع الدولية ، مجلة الفكر السياسي ، عدد 17 ، سنة 2002 ، ص63،

وفي عام (1939) تم اكتشاف النفط في (عين زاله) وفي عام (1949) تم اكتشاف النفط في البصرة حقل (نفط الزبير) ، وقد بدأ تدفقه من ميناء الفاو في عام 1951 و حقل الرميلة عام (1953) وفي عام (1961) فقدت الشركة كل مناطق امتيازها وانحصر نشاطها في مناطق الإنتاج فقط.[1] ، واستطاع العراق ان يكتشف حقول اخرى بعد عام (1961) فشرع قانون رقم (80) والذي بموجبه صادر العراق (95%) من شركة نفط العراق الذي حدد بموجبه عمل الشركات الاجنبية بالحقول التي كانت تعمل بها دون السماح لها باكتشاف حقول جديدة حتى عام (1964)، اذ اسست منشاة عراقية وطنية هي (شركة النفط الوطنية) الهدف منها البحث عن حقول جديدة واستثمارها وطنيا" وفي عام (1967) وقع العراق والاتحاد السوفيتي على بروتوكول بإعطاء المساعدات الفنية والمالية للشركة وفي عام 1968 توسع نطاق عمل الشركة لتشمل مناطق صودرت من شركة نفط العراق وفي عام (1972) تم تأميم مجموعةشركات نفط العراق المحدودة وفي عام (1980) كان لاندلاع الحرب العراقية الايرانية فقد تضررت بشدة القدرات التصديرية للعراق ، ومن العزلة السياسية والعبء كما ان استمرار الحرب العراقية الايرانية للمدة من (1980 – 1988) فضلا" عن هذا كانت شرارة غزو الكويت في عام (1990) الذي انتج حرب الخليج الثاني في عامي (1990 و1991) قد تسبسب لاستغلال الكويت لحقل الرميلة ورغم العزلة السياسية والعبء الاقتصادي الكبير الناجم عن عقوبات الامم المتحدة (الاقتصادية والتجارية) القاسية وللمدة من (1990 – 2003) فقد استعاد النظام الدعم السياسي الواسع لعدد من الدول العربية وغير العربية وفق برنامج الامم المتحدة (النفط مقابل الغذاء) للمدة من (1996 – 2003) اما المنشات المتعلقة بالإنتاج النفطي فهي لم تحقق زيادات مستمرة في الانتاج فان المدة من (1991 – 1996) والتي تمثلت بانخفاض حاد في معدل الانتاج اليومي في عام (1998) ورد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لمراقبة عمليات النفط بموجب البرنامج قد استمر باعتماد السياسة تعظيم انتاج النفط الخام بدون اجراءات صيانة كافة للحفاظ على ضغط فادى ان تصبح نحو (20%) من الابار المنتجة في شمال العراق في وضع غير قابل للاستصلاح ، فضلا" عن تعرض الخطوط الناقلة للنفط الخام او المنشآت النفطية لأعمال تخريبية اثناء المدة (2004 – 2008) اما المنشآت المتعلقة بالإنتاج النفطي فهي لم تحقق زيادات مستمرة في الانتاج حتى قبل الاحتلال ، فان قيمة صادرات النفط العراقية نمت في سنوات (2004 و 2005 و2006)، لم تكن بمستوى الطموح ، وقد ارتفعت صادرات النفط سنة

1المهندس السباهي ، مضر منعم و أشراف الخبير النفطي العكيلي ، د0 ثامر حميد ، **دليل صناعة النفط واثرها الاقتصادي في العراق** ، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي ، كانون الاول/2012 ، المشروع ممول من منظمة Inter news ، ص3

(2012) عن سنة (2011) وهذا يوضح ضعف العراق في التأثير على العوامل الداخلية المؤثرة على ايراداته النفطية والتخلص منهابحكم عوامل خارجية [1]

لقد مر معدل انتاج النفط في العراق بثلاث مراحل :

الاولى : للمدة من (1991 – 1996) والتي تمثلت بانخفاض حاد في معدل الانتاج اليومي .

الثانية : للمدة من (1997 – 2002) وقد تمثلت بتنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء ، اذ شهد معدل الانتاج اليومي تحسنا" كبيرا" جدا" ، كمعدل نسبة بلغت (5.8%) و(2.4%) من اجمالي انتاج دول اوبك والعالم.

الثالثة : للمدة من (2003 – 2015) فقد شهد الانتاج تزايدا" مستمرا" حتى نهاية المدة عدا عام (2003) ليشكل ما نسبته كمعدل (7.7%) و (3.3%) من اجمالي انتاج دول اوبك والعالم .

إن إنتاج نفط خام العراق له أهمية كبيرة باعتبار ان العراق من البلدان المنتجة والمصدرة للنفط الخام حيث يستخدم القوى العاملة والتي تتميز بالكفاءة وتوفير المواد الأولية للصناعات الأخرى خاصة تلك التي تستفيد من منتجاتها النفطية. وان مصادر الطاقة تسد حاجة القطاعات الاقتصادية ما تحتاجه مع ضمان في المدى المتوسط والبعيدفي توفيرطاقة رخيصة ويؤدي الى تحفيز النمو الاقتصادي إلى جانب تعزيز مكانة العراق سياسيا" واقتصاديا"ودوليا.وإن احتياجات البلدان الناميةللطاقة وخاصة النفط التي تعززالتنمية وتلبية متطلباتها وبالتالي فان على هذه البلدان أن تتوجه باستمرار لتكثيف الطاقةمن النمو الاقتصادي.[1]

ان الدولة تسيطر على معظم الحلقات المتعلقة بمصادر الطاقة من بداية عمليات التنقيب وحتى عمليات الإنتاج والتسويق والتصدير، وان أسعار النفط مرهون بواقع العرض والطلب العالمي في السوق النفطية العالمية. يعتبر معدل نمو الطلب على الطاقة في العراق مرتفعا" إذا ما قورن بمعدلات نمو الطلب على الطاقة في البلدان النامية بالرغم من انخفاضه في النصف الأول من الثمانينات نتيجة لسياسة الترشيد في بعض القطاعات واستمر انخفاض في التسعينات نتيجة لتباطؤ التوسع الاقتصادي وإتباع سياسة ترشيد الاستهلاك من الطاقة بسبب الحصار الاقتصادي ، ويتألف الطلب على الطاقة في العراق منالنفط الخام والغاز الطبيعي والموارد المائية ويشكل النفط والغاز الطبيعي نسبة 97% من مجموع استهلاك الطاقة التجارية في العراق.

ثانيا: الطلب والعرض العالمي على النفط:

مر الطلب العالمي على النفط بثلاث مراحل زمنية رئيسة وهي مرحلة السبعينات: حيث اتسمت هذه المرحلة بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي العالمي من جهة ونمو الطلب العالمي على النفط الخام

[1] وزارة التخطيط ، تقرير اسواق النفط في العالم ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، 2016 ، بغداد ، ص13و20.

بمعدلات اعلى من جهة اخرى وانخفاض اسعار النفط الخام لاتساع النمط الاستهلاكي العالمي من النفط الخام ومشتقاته مما ادى الى نمو الطلب العالمي على النفط بمعدلات متزايدة مع زيادة الاتجاهللإنتاجية المعتمدة على النفط الخام ، ولكن بعد منتصف السبعينات تباطأت معدلات النمو تدريجيا" للنصف الاول من **مرحلة الثمانينات** :فادى انخفاض حجم الاستهلاك العالمي عن مستواه خلال السبعينات، فانخفض استهلاك مجموعة والتي تمثل بحصتها الأكبر من الاستهلاك العالمي نحو 80% من الاستهلاك العالمي ، كما انخفض أيضا استهلاك البلدان النامية غير النفطية ، بدرجة على الكمية المطلوبة ، كما شهدت الفترة من **النصف الثاني من الثمانينات** التقلب المستمر في أسعار النفط فأصبح التذبذب للأسعار صفة متأصلة في السوق النفطية العالمية. وعموما" أن الطلب العالمي على النفط يتأثر بعدة عوامل منها أسعار النفط ، نمو سكان العالم ، معدلات النمو والمناخ واكتشاف بدائل جديدة، فالطلب العالمي من النفط طلبا" مشتقا" من الطلب على المنتجات النفطية المكررة والمتضمنة أسعار كبيرة من ضرائب الاستهلاك في أسواقها فأسعارتلك المنتجات تؤثر في الطلب وبالتالي تؤثرفي الطلب على النفط ويضاف إلى السعر كمتغير أساسي في معدل النمو الاقتصادي ومتغيرات أخرى مستقبلية ويتميز الطلب على النفط بأنه غير مرن بالمدى القصير لعدم توفر مصادر الطاقة البديلة ، فيساهم في حساسية الأسعار، على المدى المتوسط والبعيد ، فالنفط سيبقى مصدرا" رئيسا" للطاقة.[1]

ارتفع الطلب العالمي على النفطبمعدل نمو مقداره (1.5) مليون ب/ي في عام 2015 مقارنة بعام 2014 ، وجاء هذا نتيجة لارتفاع الطلب العالمي على النفط في عام 2015 إلى(92.9) مليون ب/ي بعد إن كان (91.4) مليون ب/ي في عام 2014 بمعدل نمو بلغت (1.6 %) و (91.4) عام (2014) وبمعدل نمو بلغت (1.2%) .وكما مبين في الجدول ادناه.

[1] زكريا عبدالحميد باشا ، التغيرات الهيكلية في قوى السوق النفطية الدولية وتأثيراتها المستقبلية، مجلة النفط والتعاون العربي،القاهرة ، العدد 50 ، 1988، ص23.

جدول (1) الطلب العالمي على النفط لعامي 2012– 2015 (مليون ب/ي)

السنة	2012	2013	2014	2015	نمو الطلب 15-14	معدل التغير % 15/14
OECD	45.9	46.0	45.8	46.2	0.4	0.9
DCs	28.3	29.2	29.9	30.6	0.7	2.3
FSU	4.4	4.5	4.5	4.5	0	0
دول اوربا الاخرى	0.6	0.6	0.7	0.7	0	0
الصين	9.7	10.1	10.5	10.8	0.3	2.8
مجموع الطلب خارج OECD	43.0	44.4	45.5	46.7	1.2	2.6
مجموع الطلب العالمي	89.0	90.4	91.4	92.9	1.5	1.6

Source : OPEC ، Report MarketOiIMonthIy ، 12 ctober ، p 11 ،2015

وجاء هذا نتيجة زيادة نشاط المصانع فيها ونتيجة لما تقدم يلاحظ ارتفاع الطلب الكلي على النفط لمجموعة الدول الاوربية الانفة الذكر في بداية 2015 ، ثم انخفض في الربع الثاني في نفس السنة واستمر الانخفاض في الربع الثالث الرابع ، ويتوقع ارتفاع الطلب في بداية عام 2016 ارتفاعات طفيفة ثم يعود بالانخفاض بشكل بسيط اما فيما يخص الدول الاخرى خارج الاربعة الدول الكبرى المذكورة اعلاه فان طلبها على النفط ارتفع في عام 2015 ليبلغ (30.6، 4.5 ، 6 ، 0.7 ، 10.8) مليون ب/ي لكل من (الدول النامية ، ودول الاتحاد السوفيتي السابق ، دول اوربا الاخرى ، الصين) على التوالي وكما مبين في الجدول (1) اعلاه.

في حين ارتفع الطلب العالمي على النفط لأربعة بلدان أوربية كبرى (المانيا ، فرنسا ، ايطاليا ، وبريطانيا) كما تبين ارتفاع الطلب بنسبة (1.5%) في عام 2015 مقارنة بعام 2014 ، وقد بلغ الطلب الكلي على المشتقات النفطية (**6.717**/الف ب/ي) في شهر اب /2015.[1]بعدما كان (**6.618**) ترليون ب/ي في عام 2014 وكما مبين في الجدول ادناه.

1حسين عبدالله ، ازمة النفط الحالية .. تداعياتها ومستقبلها ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام القاهرة العدد 164 ، ابريل (نيسان) 2006 ، ص34 .

جدول (2) الطلب على النفط لأربعة دول اوربية كبرى من شهر اب 2014 – اب 2015 (الف ب/ي)

	15Aug	Aug 14	Aug fromChange 14	Aug 14، % fromChange
LpG	345	339	5	1.5
Gasoline	1.118	1.115	3	0.2
jet /Kerosene	933	834	100	12.0
Gas /DieselOil	3.103	3.038	64	2.1
FuelOil	284	262	23	8.6
Other products	934	1.029	− 96	− 9.3
Total	**6.717**	**6.618**	99	1.5

Source : OPEC ، Report MarketOilMonthly ،October 2015

أما مرحلة **التسعينات** : فقد ارتفع الطلب العالمي على النفط الخام من (73.8) مليون ب/ي للمدة من (1990 – 1998) الى نحو (76.8) مليون ب/ي للمدة من (1999 – 2003) كما في جدول (3).

أما بالنسبة **للعرض العالمي** للنفط لقد ارتفع ايضا" من (71.9) الى نحو (76.7) مليون ب/ي لنفس المدة، مما ادى الى ان تكون الفجوة بين (الطلب والعرض) للنفط بالسالب حيث تشير البيانات الى تحول الفجوة من السالب الى الموجب بعد عام 2004 بفعل تزايد الانتاج العالمي خارج اوبك وبالأخص روسيا ، كما ارتفع الطلب العالمي على النفط من (91.4) مليون ب/ي في عام 2014 الى نحو (94.1) عام 2017 بفعل1، تزايد الطلب من قبل الصين والهند والى تحسن نسبي لمعدلات النمو الاقتصادي العالمي، كما موضح في الجدول (3) ادناه.

جدول (3) الفجوة بين العرض والطلب على النفط للسنوات 1990 – 2017 (مليون ب/ي)

السنة	1990-1998	1999-2003	2004-2012	2013	2014	2015	2017
مجموع الطلب العالمي	73.8	76.8	88.2	90.4	91.4	92.9	94.1
عرض النفط العالمي	71.9	76.7	89.1	89.1	92.4	94.7	96.4
العجز (-) أو الفائض	1.9-	0.1-	1.1	1.3-	1.0	1.8	2.3
سعر النفط (دولار للبرميل)	22.9	16.3	48.3	104	96.2	54.3	61.2

Source :Report MarketOilMonthly، November 2016 P22

يبين الجدول اعلاه الفجوة بين العرض والطلب على النفط للسنوات 1990 -2017 حيث إنالأسعار انخفضت إلى(96.2) دولار للبرميل في عام 2014 والذي أدىإلى حدوث فائض بلغ نحو مليون برميل يوميا في عام 2014.واستمرت العوامل بالضغط على الأسعار بالتراجع مع وجود فائض في عرض النفط كل ذلك أدىإلى انخفاض الأسعار لتصل (54.3) دولار للبرميل في عام 2015 والى نحو (61.2) دولار عام 2017 وذلك بسبب عدة عوامل، أهمها ارتفاع الطلب على النفط بالنسبة للبلدان الصناعية وهي من اكبر البلدان المستوردة للنفط. ومن أسباب ارتفاع طلبها على النفط هو ارتفاع أنشطة المصانع والاستثمار فيها[1]. إن ارتفاع الطلب والضغط على أسعار النفط نحو الأعلى يمثل إحدى التحديات التي تواجها السوق النفطية، ولهذا كان لا بد من وجود سياسة معينة تضغط على أسعار النفط بالتراجع. فكلما زاد الضغط على صادرات النفط الإيرانية تعني ارتفاع أسعار النفط والبحث عن المعروض النفطي من داخل أوبك أو خارجه مع العلم إن نجاح الاتفاق النووي من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي مع إيران أدى إلى تراجع أسعار النفط عام 2015 في حين إن فرض العقوبات الأمريكية مجددا بعد إلغاء الاتفاق من طرف واحد وهو الولايات المتحدة عام 2018 تجعل من ارتفاع في أسعار النفط ونقص في المعروض النفطي ينبغي البحث عن مصادر أخرى لتعويض النقص الحاصل في السوق النفطية العالمية ربما يزداد إنتاج النفط الصخري بسبب ارتفاع سعره[2]

توجد عوامل أخرى تؤثر في السعر مباشرة من دون أن تؤثر في طلبأوعرض النفط ، ومنها سعر الصرف وأسعارأسهم الشركات النفطية وخاصة الكبرى منها وعمليات المضاربة وأسعار الفائدة وغيرها من العوامل

1وزارة التخطيط / تقرير اسواق النفط في العالم ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، قسم دراسات السوق ، 2015 ، ص8 و24.
2وزارة التخطيط / تقرير اسواق النفط في العالم ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، قسم دراسات السوق ، 2017 ، ص22و28 .

السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ومنها ما لها تأثيرات متعددة كسعر الفائدة إذإن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر صرف الدولار يؤثر سلبا في سعر النفط ، لان النفط مسعر بالدولار الأمريكي . فحينها انخفضت أسعار الفائدة في البلدان المستوردة للنفط أدىإلى انخفاض سعر صرف الدولار بالنسبة لتلك البلدان الأمر الذي جعل البلدان المستوردة للنفط تعزى انخفاض أسعار النفط لارتفاع قيمة عملتها المحلية .أما في البلدان المصدرة للنفط فان ارتفاع سعر الفائدة فيها أدىإلى انخفاض سعر صرف عملتها المحلية لذا ارتفعت عدد الوحدات من العملة المحلية المدفوعة للحصول على دولار واحد الأمر الذي أدىإلى انخفاض الإيرادات الناجمة من بيع النفط في السوق العالمية الأمر الذي ساهم في انخفاض سعر النفط في العالم.

توجد مجموعتان من الدول المنتجة للنفط التي يتباين تأثيرهما في سوق النفط الخام ، هما **المجموعة الاولى** التي تمثل **دول أوبك**وتمثل مصدرا أساسيا لإمداد النفط إلى السوق النفطي الدولي والكميات التي تستهلكها داخل اقتصادياتهااقل بكثير من إنتاجها ، ويعتبر الانتاج متغير اساسي من المتغيرات التي يتحكم في سوق النفط الخام **والمجموعة الثانية**(خارج اوبك) تتمثل بدول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ويكون إمدادها لسوق النفط الدولي محدودا لكون الكميات التي تستهلكها داخل اقتصادياتها اكبر من الكميات التي تنتجها.ولتوضيح ذلك نبينه في جدول (4) لقد ارتفع العرض الكلي للنفط لمجموعة خارج أوبك بمقدار (0.5)مليون ب/ي في عام 2015 مقارنة بعام 2014 وبمعدل نمو (2.1 %) والذي ادى الى ارتفاع العرض خارج منظمة اوبك بمقدار (0.7) لذات المدة الزمنية إذ بلغ عرض النفط خارج اوبك نحو (57.2) مليون ب/ي عام 2015 بعدما كان (56.35) مليون ب/ي عام 2014 .أماإنتاج منظمة أوبك للنفط الخام ارتفع في عام 2015 إذ بلغ نحو (31.5) مليون ب/ي مقارنةنحو(30.1) مليون ب/ي في عام 2014 ، بمعدل نمو(4.7%).

جدول (4) عرض النفط العالمي للسنوات (2012 – 2015) مليون ب/ي

السنة	2012	2013	2014	2015	نمو العرض 14 – 15	معدل التغير % 15/14
OECD	21.1	22.2	24.2	24.7	0.5	2.1
DCs	12.0	12.0	12.2	12.3	0.1	0.8
FSU	13.4	13.6	13.5	13.6	0.1	0.7
دول اوربا الاخرى	0.1	0.1	0.1	0.1	0	0
الصين	4.2	4.2	4.3	4.3	0	0
مجموع العرض خارج منظمة OPEC	52.9	54.3	56.35	57.2	0.7	1.2
انتاج OPEC للغاز الطبيعي	5.6	5.6	5.8	6.0	0.2	3.4
انتاج OPEC للنفط الخام	31.2	30.2	30.1	31.5	1.4	4.7
عرض النفط العالمي	6.89	2.90	4.92	7.94	2.3	2.5

Source : OPEC ، Report MarketOilMonthly ، 12October p18 2015

وبمقدار (1.4) مليون ب/ي . أما عرض النفط العالمي لقد ارتفع إلى نحو 94.7 مليون ب/ي مقارنة نحو 92.4 مليون ب/ي في عام 2014 وبمعدل نمو ارتفاع بلغ (2.5%) والى نحو 96.4 في عام 2017 وبمعدل نمو زيادة بلغ نحو (1.4%) اكبر من الكميات التي تنتجها. وكما مبين في الجدول في اعلاه.

ولتحليل الفجوة بين العرض والطلب هناك عوامل مسببة يمكن توضيحها ادناه.

<u>تحليل الفجوة بين العرض والطلب على النفط</u> :

ان تحليل الفجوة بين العرض والطلب يعطي تصورا" كاملا" عن تحركات الاسعار وتحديد اماكن الخلل التي تقود الى تذبذبات الاسعار صعودا" وهبوط فضلا" عن ذلك بيان العجز والفائض ومعدل النمو للمدة من (1990 – 2017) وفق الجداول (3 و4 و5) .

جدول (5) الفجوة بين العرض والطلب على النفط للسنوات 2012 – 2015 (مليون ب/ي)

السنة	2012	2013	2014	2015
مجموع الطلب العالمي	89.0	90.4	91.4	92.9
عرض النفط العالمي	89.6	90.2	92.4	94.7
العجز (–) او الفائض	0.6	– 0.2	1	1.8
الاسعار	109.5	104.5	96.3	53.4

المصدر : من بيانات الجداول السابقة

1. بلغ الفائض في المعروض النفطي (0.6) م/ب/ي في عام 2012 بسعر بلغ (109.5) دولار/ب.

2. إن الفائض في العرض والبالغ (0.6) مليون/ب/ي ، ادى الى انخفاض الاسعار الى (104.5) دولار/ب في عام 2013 مما ادى الى ارتفاع الطلب بنسبة اكبر من ارتفاع العرض بمقدار (1.4) مليون/ب/ي ، والذي ادى الى حدوث عجز في العرض بمقدار (0.2–)مليون/ب/ي في عام 2013.

3. وفي عام 2013 تضافرت مجموعة عوامل سياسية وامنية واقتصادية ضغطت على الاسعار نحو الاسفل بالرغم من وجود عجز (0.2) م/ب/ي ، الا ان الاسعار انخفضت الى(96.3) دولار/ب في عام 2014 والذي ادى الى حدوث فائض بلغ (1) مليون/ب/ي في عام 2014[1] .

4. واستمرت العوامل بالضغط على الاسعار بالتراجع مع وجود فائض في عرض النفط كل ذلك ادى الى انخفاض الاسعار لتصل (53.4) دولار/ب في عام 2015. مع بيان اسباب ذلك .

أ. جانب الطلب : يفسر ارتفاع الطلب على النفط في العالم بعدة عوامل ، اهمها ارتفاع الطلب على النفط بالنسبة للدول الصناعية وهي من اكبر الدول المستوردة للنفط . ومن اسباب ارتفاع طلبها على النفط هو ارتفاع انشطة المصانع والاستثمار فيها.

ففي هذه الدول تم تخفيض سعر الفائدة الى ادنى حد ممكن خوفا" من الأزمات التي يمكن ان تحدث واتقلبات المالية .

وزارة التخطيط ، تقرير اسواق النفط في العالم ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، قسم دراسات السوق ، 2016 ، ص16.

ولهذا فقد حذر البنك الدولي من رفع سعر الفائدة مرجحا" ان يتسبب ذلك في اضطرابات مالية وزيادة المخاطر السياسية والاقتصادية . الأمر الذي أدى إلى تمتع المستثمرين بقروض شبه مجانية مما قلل التكاليف بشكل كبير وادى الى زيادة نشاط المصانع وارتفاع الاستثمار في الأنشطة جميعاً في تلك الدول ، وهذ ما ادى زيادة الطلب على النفط .

ب. جانب العرض : بعد زيادة الطلب على النفط بنسبة اكبر من زيادة العرض والذي ادى الى حدوث عجز في المعروض النفطي ، ظهرت المخاوف من ارتفاع اسعار النفط ، فالأسعار تضغط على تلك الدول من جانبين: **الجانب الاول:** متمثل في اسعار الفائدة حيث لا يمكن رفعها بسبب التخوف من حدوث ازمات مالية. أما **الجانب الثاني:** ان ارتفاع الطلب والضغط على اسعار النفط نحو الاعلى يمثل تحد اخر ، ولهذا كان لا بد من وجود سياسة معينة تضغط على اسعار النفط بالتراجع . لذلك تم تنفيذ الاتفاق النووي الذي توصلت اليه ايران مع الولايات المتحدة وحكومات القوى الرئيسة الاخرى الى تخفيف العقوبات ومنها القيود على صادرات النفط الايرانية ، الامر الذي ادى الى زيادة المعروض النفطي في السوق العالمية الى زيادة انتاج النفط من اعضاء منظمة OPEC وخارجها . الامر الذي ادى الى زيادة عرض النفط بنسبة اكبر من زيادة الطلب عليه مما خلق فائضا" في المعروض النفطي وبالتالي انخفاض الاسعار . ومن العوامل التي شجعت على زيادة المعروض النفطي من قبل الدول المصدرة للنفط هو تدهور مناخ الاستثمار فيها ومن اهم العوامل المؤثرة سلبيا" في مناخ الاستثمار في هذه الدول هو ارتفاع معدلات اسعار الفائدة فيها.

ففي العراق : وصل معدل الفائدة الى (12%) ، وفي الحقيقة ان ارتفاع معدل الفائدة في الدول المصدرة للنفط قد يؤدي لزيادة انتاج هذه الدولة من النفط الخام ، اذ ان ارتفاع معدل الفائدة يؤدي الى انخفاض الاستثمار والانتاج بسبب زيادة التكاليف الكلية على المستثمرين والمنتجين مما يكبح نشاطهم . وبالتالي انخفاض الموارد بالنسبة لتلك الدول وزيادة اعتمادها على النفط كمورد رئيس لها الامر الذي يؤدي الى زيادة الانتاج والعرض من النفط بالرغم من انخفاض اسعاره لأنه المورد الوحيد الذي تستند عليه هذه الدول ، مما يزيد من صفتها الريعية[1].

ج. جانب سعر النفط : توجد عوامل تؤثر في السعر مباشرة دون ان تؤثر في طلب او عرض النفط ، ومنها سعر الصرف واسعار اسهم الشركات النفطية وخاصة الكبرى منها وعمليات المضاربة واسعار الفائدة وغيرها من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

1. وزارة التخطيط ، تقرير اسواق النفط في العالم ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، قسم دراسات السوق ، 2017 ، ص12.

ومنها ما لها تأثيرات متعددة كسعر الفائدة ، اذ ان ارتفاع سعر الفائدة يؤدي الى انخفاض سعر صرف العملة لمحلية وبالتالي ارتفاع سعر صرف الدولار يؤثر سلبا" في سعر النفط ، لان النفط مسعر بالدولار الامريكي . فعندما انخفضت اسعار الفائدة في الدول المستوردة للنفط ادى الى انخفاض سعر صرف الدولار بالنسبة لتلك الدول الامر الذي جعل الدول المستوردة للنفط تعزي انخفاض اسعار النفط لارتفاع قيمة عملتها المحلية . اما في الدول المصدرة للنفط فان ارتفاع سعر الفائدة فيها ادى الى انخفاض سعر صرف عملتها المحلية لذا ارتفعت عدد الوحدات من العملة المحلية المدفوعة للحصول على دولار واحد الامر الذي ادى الى انخفاض الايرادات المتأتية من بيع النفط في السوق العالمية . الامر الذي ساهم في انخفاض سعر النفط في العالم .

ونتيجة لما تقدم ، يلاحظ الخسائر التي حدثت في الدول المصدرة للنفط والشركات النفطية العملاقة في العالم . اذ اعلنت شركة شل الهولندية النفطية بتاريخ 2015/8/3 انها قررت تسريح (6500) من موظفيها ضمن برنامج لخفض الانفاق بسبب انخفاض اسعار النفط . والجدول في اعلاه يوضح مؤشرات (فجوة الطلب والعرض) ذلك.

ثالثا: واقع أسعار النفط الخام في السوق العالمية

استمر ارتفاع أسعار النفط من منتصف السبعينات تقريبا مرورا بعقد الثمانينات حيث وصل سعر النفط الخام نحو(36) دولار للبرميل للمدة من 1980 – 1981 مقابل (10) إلى (12) دولار للمدة من 1975–1976، أماالمدة 1982– 1989 فقد شهدت أسعار النفط تذبذبا وتراجع أسعار النفط ليصل إلى نحو (14.77) دولار للبرميل عام 1988 والى نحو(17.91) دولار للبرميل عام 1989. ورغم عدم الاستقرار خلال فترة التسعينات ،إلاإن زيادة طفيفة حصلت في أسعار النفط الخام فارتفعإلى نحو (22.99) عام 1990 وانخفض إلى نحو (15.95) دولار للبرميل عام 1994 والى (13.7) دولار للبرميل عام 1998. أما بعد عام 2003 استمر تذبذب أسعار النفط الخام بالرغم من الأحداث والتطورات العالمية الأمنية في العراق والتغيرات التي شهدها الاقتصاد العراقي من تدمير كافة القطاعات الاقتصادية والبنية التحتية والتطورات الإقليمية في[1] المنطقة والانهيار الكبير في أسعار النفط العالمية في عام 2008 ، على اثر اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية . فقد خسر النفط آنذاك أكثر من ثلثي قيمته ،ولكن عام 2011 يمكن تشخيصها بالارتفاع الكبير والمستمر في أسعار النفط منذ بداية عام 2014 تمثلت في التدهور المستمر الذي شهده سعر برميل النفط.

1وزارة التخطيط ، تقرير اسواق النفط في العالم ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، قسم دراسات السوق ، 2015 ، ص10و12.

منذ منتصف عام 2014 ، والذي بلغ نحو(50) دولار للبرميل ، وهو أدنى مستوى له على مدار أربعة أعوام ، الأمر الذي افقده نصف قيمته السوقية في غضون نصف عام تقريبا.

يتضح من خلال ما تقدم هو التذبذب الحاصل في سوق النفط العالمية وخلال فترات تعتبر قياسية إذا ما قورنت ما طرأت على السوق النفطية خلال اكثر من اربعة عقودالماضية، وقد ساهمت العديد من العوامل لأحداث مثل هذه التذبذبات والتي يتضح إن اغلبها هي خارج سيطرة البلدان المنتجة للنفط. إن هذه التقلبات في اتجاهاتها المنخفضة أثرت بشكل كبير في الاقتصادات العربية ومنها العراق، إن هذه التطورات دفعت الكثير من البلدان العربية المنتجة والمصدرة للنفط لتقييم آثارها المحتملة في المدى القصير والمتوسط سواء في الاقتصاد العالمي والإقليمي بشكل عام من تحديد أولويات السياسة الكفيلة لاحتواء تلك الآثاروتحقيق النمو الاقتصادي وعلى تحمل الصدمات الناجمة عن انخفاض أسعار النفط دون الحاجة إلىإجراء تعديلات كبيرة في مستويات الدين او الإنفاق على البنية التحتية وهذا ما أشارتإليه المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي .[1]

لقد كان للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية آثارا حادة في أسعار النفط ، إذ استمرت أسعار النفط بالهبوط خلال عام 2015 مقارنة بعام 2014 ، فقد تذبذبت أسعار النفط بين الصعود والهبوط خلال عام 2015 لتتراوح بين (44.38) دولار للبرميلوتشير التقديرات الى ان المعدل العام لأسعار النفط بلغ عام 2013 نحو (104.5) دولار للبرميل عام 2014 بلغ(147) دولار للبرميل وهو معدل انخفض إلى نحو (96.3) دولار للبرميل والى نحو (53.3) والى نحو (60.8) دولار لعام 2017 والنصف الاول من عام 2018، والجدول ادناه يبين تطور أسعار النفط للمدة من 2013 لغاية 2017.[2]

جدول (6) أسعار النفط في السوق العالمي للسنوات 2013 – 2017

السنة	2013	2014	2015	2017
سلة اوبك	105.8	96.2	52.7	59.2
برنت دبي	105.4	96.7	54.3	62.3
برنت بحر الشمال	108.6	99.1	55.3	63.4
خام غرب تكساس	97.9	93.2	50.9	58.3
المعدل العام	104.5	96.3	53.3	60.8

Source : OPEC، data monthly ، 2016 p4

[1] صندوق النقد الدولي ، مدخل في الاقتصاد العالمي ، تقرير الخبراء ، واشنطن ،2016 ، ص77.

[2] وزارة التخطيط ، ، تقرير اسواق النفط في العالم ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، قسم دراسات السوق ، العراق ،2017 ، ص10

ولم يتوقف انخفاض أسعار النفط عند هذا الحد وذلك لغياب القرار بخفض الإنتاج العالمي ، الأمر الذي كانت له تداعيات مؤثرة في موازنات معظم البلدان المنتجة للنفط وعلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي بات الكثير منها متضرر بشكل كبير إنالانخفاض الحاد في أسعار النفط أدىإلى خسائر للمنتجين يكسبها المستهلكون ، كما إنأوبكأكدت بان هبوط أسعار النفط استقر على المدى القصير بين مستوى (40 إلى 60) دولار للبرميل ، ويعزى ذلك إلىإن المنتجين من خارج المنظمة لا يمكنهم تحمل هبوط أسعار النفط بذات القدرة المتاحة لدى أعضاءأوبك ، خاصة في حالة تراجع الإمدادات النفطية من خارج أوبك ، وذلك لارتفاع تكاليفها ، لان تأثير الأسعار المنخفضة يكون اكبرعلى الدول من خارج المنظمة ، وليس على أعضائها الذين يتمتعون بتكلفة إنتاج منخفضة ، الأمر الذي يؤدي إلى خروج قدر من الإنتاج من السوق إلى انحسار فائض المعروض ، مما يتبعه ارتفاع تدريجي في الأسعار. فقد ترتبت نتائج سلبية عن تراجع الاستثمارات والإنفاق على المشاريع النفطية ، لان نقص الاستثمار يؤدي إلى نقص في الإمدادات المستقبلية ، مما يدفع بأسعار النفط إلى تسجيل طفرات كبيرة في المستقبل .[1]

حدثت تغيرات جذريةلأسواق النفط ، فقد تغيرت خصائص هذه السوق لتنتقل من وضع احتكارات الشركات النفطية الكبرى المستمدة من عقود الامتياز ، إلى تحكم البلدان المنتجة للنفط بقرارات الإنتاج والتسعير واتصاف السوق بأنها سوق منتجين ، ثم إلى هيمنة البلدان الصناعية على سوق النفط العالمية نتيجة للسياسات التي اتبعتها الوكالة الدولية للطاقة والتي انتهت فيها إلى سوق مستثمرين ، ونظرا لسيطرة البلدان الصناعية على سياسات التسعير والتحكم بظروفالطلب ، انخفضت عائدات البلدان المنتجة وتدهورت العائدات النفطية بدرجة لم تعد تكف لسداد النفقات الجارية للبلدان النفطية ، الأمر الذي يدفعها، كمقترض يرهن موارده النفطية المستقبلية لسد احتياجاته ونفقاته الجارية .إن غياب الإرادة في تحديد أفضل السياسات لاستغلالها في الإنتاج والتسويق ساعد البلدان الصناعية المستوردة للنفط وبمساندة شركاتها الكبرى من السيطرة على مقدرات الصناعة النفطية وتوجيه سياسة الإنتاجوالأسعار بما يحقق مصالحها.[2]

ينظر 1- جمال داود سلمان ، الاتجاهات الحديثة لأسعار النفط الخام، مجلة النفط والتنمية ، العدد السادس ، ت2 ، وك1 ، 1988 ، ص110 .
كذلك : وزارة التخطيط ، ، تقرير اسواق النفط في العالم ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، قسم دراسات السوق ، العراق ،2015 ، ص3و4 .

[2] محمد احمد الدوري ، مبادئ اقتصاد البترول، مطابع جامعة الموصل ، العراق ،1978، ص122.

رابعا: حجم الاحتياطات النفطية الدولية :

إن حجم الاحتياطي النفطي هو إحدى العوامل التي يؤثر في أسعار النفط الخام الدولية، فان استخراج النفط الخام في إياقتصاد يتأثر بحجم الاحتياطي النفطي الذي يستخرج خلال فترة زمنية فالتغيرات في حجم الاحتياطي النفطي الدولي تؤثر في التغيرات التي تحصل على مستوى العرض الكلي للنفط الخام في السوق الدولية ، والجدول (7) يبين حجم الاحتياطات الدولية بعد عام 2003 في العراق والتغيرات السياسيةوالعمليات العسكرية والأمنية ، ورفع الحصار الاقتصادي وزيادة أسعار النفط إذإن العوائد النفطية تشكل ما يقارب (98%) من إيرادات الموازنة وتعتبر مصدر الـ (98%) من الاحتياطات الدولية ، حيث إن الاحتياطاتالدولية في العراق تعتمدعلىأسعار النفط والتغيرات في الطلب على النفط . بينما شهدت الاحتياطيات تراجعا" ملحوظا" عامي (2014 – 2015) إذ وصلت عام 2015 إلى ما يقرب (51.67) مليار دولار وبنسبة انخفاض عن 2013 تقدر بـ (30.5%) وهذا التراجع جاء بفعل عوامل من أهمها الظروف السياسية والأمنية في العراق .فضلا" عن استمرار العمليات العسكرية والحرب ضد داعش ، ممارفع من استيراد العراق من الأسلحةوالعتاد وتخصيص الموارد المالية ضد العمليات الإرهابية. كذلك تراجع أسعار النفط العالمية خلال تلك المدة المذكورة ويأتي الاحتياطي النفطي العراقي في المرتبة **ثالثا**" بعد المملكة العربية السعودية ، وهناك اكتشاف كميات كبيرة من النفط والغاز حيث يقدر الخبراء بان العراق يمتلك مكامن نفطية تحتوي على (300 – 450) مليار /برميل/ي) يعني ان مدة نفاذ النفط العراقي على افتراض انتاج ستة ملايين ب/ي تتراوح ما بين(139 – 208 سنة).[1]

جدول (7) تطور الاحتياطات الدولية في العراق للمدة (2004 – 2017)

السنوات	الاحتياطات الدولية مليار دولار
2006-2004	13.642
2009-2007	40.952
2012-2010	58.717
2015-2013	63.23
2017-2016	66.47

المصدر: الجدول من عمل الباحث استنادا إلى: البنك المركزي العراقي ، النشرات الاحصائية السنوية (2006-2017)، المؤشرات المالية الأساسية ،بغداد ، المديرية العامة للإحصاء. بغداد ص102-130.[1]_تقرير صندوق النقد الدولي 2016 ، ص77.

1 عبدالوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي في العراق ، المواريث التاريخية والاسس الثقافية والمحددات الخارجية ، 1990 ، ص213-214.

المحور الثاني : تأثير تذبذب أسعار النفط العالمية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق

أولا: النمو الاقتصادي في العراق في ظل التغيرات في الأسواق النفطية العالمية

يقصد بالناتج المحلي الإجمالي مجموع قيمة الإنتاج الإجمالي من السلع والخدمات بعد استبعاد قيمة السلع الوسيطة من المستلزمات السلعية والخدمية أي مجموع القيم المضافة الإجمالية المتحققة للاقتصاد أما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيحسب من تقسيم قيمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان. إن التقلبات في أسعار النفط تعد من العوامل المهمة التي تؤثر على النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي للبلدان المصدرة والمستوردة للنفط، وبالتالي تأثيرها على تكاليف الإنتاج وعلى الإنفاق الاستثماري.

شهدت التغيرات في النمو الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 عدة تطورات متمثلة بالتحديات الأمنية والعسكرية والسياسية وان معدل النمو السنوي يعتمد بشكل كبير على التغيرات فيإنتاج النفط الخام وأسعاره، فقد بلغ معدل لنمو الاقتصاد بنحو (105.4%) عام 2004 ويعزى الى بزيادة إنتاج النفط الخام من (2.1) مليون برميل يوميا عام 2004 ، إلى نحو (2.3) مليون برميل يوميا عام 2010 والى نحو (3.1) مليون برميلوإلى نحو (3.6) مليون برميل يوميا عام 2017 والجدول ادناه يبين فيه معدل التصدير اليومي لإنتاج النفط الخام المصدر ومعدل الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2003-2017).

جدول (8) إنتاج النفط الخام والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2003 – 2017)

السنوات	معدل التصدير اليوميلإنتاج النفط الخام /مليون برميل	الناتج المحلي الإجمالي مليون دينار
2005-2003	1.799	37346
2008-2006	2.161	33845
2011-2009	2.449	250675
2014-2012	3.010	217784
2017-2015	3.30	227280

المصدر:استنادا:البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية ، دائرة الاحصاء والابحاث / بغداد ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث 2014-2017، ص12.

السمة الأساسية للناتج المحلي الإجمالي هو عدم استقراره مع عدم استقرار أسعار النفط الخام فان زيادته مرتبطة بالتطورات الاقتصادية في البلدان النفطية وتتسم أيضا بانخفاض درجة تأثر استقرار الناتج المحلي الإجمالي عندما تنخفض أسعار النفط فهذايعني تراجع معدلات التنوع الاقتصادي لتلك البلدان، فعندما ترتفع أسعار النفط يؤدي ذلك ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي وعندما تستقر أسعار النفط يعني استقرار في الناتج المحلي الإجمالي .

عند تحليل الناتج المحلي الإجمالي في العراق حيث بلغ نحو (193.7) تريليون دينار في عام 2016 بعد إن كان (182.3) تريليون دينار عام 2015.بمعدل نمو (6.3%) .إلاإن هذه الزيادة ليست إلا زيادة شكليةإذإن بنية الناتج يلاحظ عليها ملامح الركود وتدهور القطاعات الإنتاجية وهذه الزيادة الشكلية ناجمة عن زيادة في إنتاج النفط. مما يدل ذلك على استمرار ضعف الجهاز الإنتاجي ومعالجته بالشكل المطلوب .من جهة أخرى فان زيادة طفيفة في بعض القطاعات الإنتاجية وهي قطاع الزراعة والصناعة التحويلية حيث ارتفع ناتج هذين القطاعين بشكل قليل جدا ، بعدالأزمة المالية التي ما جعل الاقتصاد العراقي نتيجة انخفاض أسعار النفط فان الموازنة العامة تكسب إيرادات كبيرة .وبما إن الجهاز الإنتاجي غير مرن لا يستطيع مواكبة الطلب فان الاستيرادات ترتفع وسياسات التقشف المالي ضغطت على اكبر من الكميات التي تنتجها اكبر من الكميات التي تنتجها . لقد ارتفع العرض الكلي للنفط لمجموعة خارج أوبك بمقدار (0.5) مليون ب/ي في عام 2015 مقارنة بعام 2014 وبمعدل نمو بلغت (2.1 %) إذ بلغ عرض النفط نحو (57.2) مليون ب/ي عام 2015 بعدما كان (56.35) مليون ب/ي عام 2014 .أماإنتاج منظمة طلب الكلي بفعل الأزمة المالية .ما جعل الاقتصاد العراقي مرتبطا" بالتقلبات الخارجية المؤثرة في أسعار النفط حيث أي تغير داخلي أو خارجي يؤثر سلبا" في الناتج المحلي الإجمالي ويوسع فجوة الناتج مما يؤثر سلبا" في السوق المحلية وبالتالي يشكل ذلك ضغط كبير على الإنفاق والمناخ الاستثماري وتفقد السيطرة على العوامل التي تمنع الاستثمار وهجرته إلى البلدان الإقليمية المجاورة، وبالتالي فان الناتج المحلي الإجمالي يعكس للمستثمرين حجم السوق في العراق ومدى استقرار الطلب والعرض فيه . [1]

والجدير بالذكر إن ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت معدل النمو (8.6%) عام 2012 يعزى إلى ارتفاع كمية النفط الخام المنتج ، وهذا ما يعكس أولوية القطاع النفطي في للناتج المحلي الإجمالي والتوجه نحو السياسة الاستثمارية للخطة التنموية للمدة 2013 – 2017 لتؤكد استمرارية أحادية الجانب من اجل زيادة معدل إنتاج النفط وصادراته بدافع تمويل التنمية والحاجة للإسراع في إنشاء البنى

[1] البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للاقتصاد العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2014 ، ص14.

التحتية ، وتبنى سياسة التنويع الاقتصادي وتوسيع دور القطاع الخاص بشرط توفر المناخ الاقتصادي الملائم وتبني أسلوب عقود المشاركة بين القطاعين الخاص والعام كخيار استراتيجي خلال المرحلة الحالية لتجاوز تحديات عدم توفر التخصيصات المالية الحكومية اللازمة ومعالجة نقص كفاءة الأداء في تنفيذ هناك جملة من العوامل تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة 2012-2013 منها ارتفاع أسعار النفط الخام وكمية الإنتاج والتصدير إلى الخارج فضلا عن التحسن النسبي في معدلات نمو بعض الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الأخرى مثل قطاع البناء والتشييد، والتعدين. الأمر الذي انعكس على زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت بمعدل نمو مقداره (12.7%) .[1]

يتكون الناتج المحلي الإجمالي في العراق من مساهمة الأنشطة الاقتصادية مقارنة بالقطاع النفطي بمعدل نمو بلغ (52.8%) لمتوسط المدة 2012-2015 لغاية المدة 2016-2017 ، مما يدل على إن هذا النشاط يعد بمثابة المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، أماالأنشطة الاقتصادية غير النفطية بمعدل نمو مساهمتهامقداره (47.2%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لنفس المدة وبذلك فان هذه الأنشطةينبغي أن تعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي ولا تعتمد على إنتاج النفط وتأثيرات أسعاره عالميا. كما إن مساهمة هذه الأنشطة لا تتناسب مع حجم الموارد والإمكانات المتاحة في الاقتصاد العراقي ، الأمر الذي يستلزم اتخاذ خطوات سريعة وجدية نحو تغيير هيكل الاقتصاد العراقي من اقتصاد أحادي الجانب إلى اقتصاد متنوع الموارد من خلال تشجيع وتنويع البنية الاقتصادية والإنتاجية عن طريق تهيئة وجذب الاستثمارات الأجنبية وتوفير الأرضية الملائمة من التعليمات والقوانين وتفعيل قانون الاستثمار فضلا" عن ذلك تفعيل دور القطاع الخاص لكي يسهم في زيادة الإنتاج وتحفيز الاستثمار وإعادة تأهيل الطاقات الإنتاجية العاطلة وخاصة التي توقفت ودمرت بفعل العمليات الحربية (العسكرية) خلال المدة 2014-2017 [2]. يبين الجدول (9) متوسط قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ومتوسط نصيب الفرد للمدة 2011-2017 حيث ارتفع متوسط حجم الناتج المحلي الإجمالي من نحو(65.6) تريليون ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو (2.1) ألف دينار للمدة 2011-2012 إلى نحو (188.1) تريليون دينار ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو (5.1)* ألف دينار للمدة 2016-2018 بمعدل نمو (286.7%) وذلك بفعل مساهمة قطاع النفط من خلال زيادة الإنتاج والتصدير وارتفاع الأسعار للمدة 2011-2012 وكما مبين بالجدول اعلاه تشير التقديرات إلى انخفاض نسبة مساهمة الأنشطة السلعية في توليد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من (2.1%) للمدة

2011- 2012 إلى نحو (3%) وللمدة 2012-2013 فيما سجلت الأنشطة الخدمية تراجعا" في نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ نحو (28%) لنفس المدة.

جدول(9) متوسط الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج في العراق للمدة (2011-2018)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) تريليون دينار	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دينار)
2012-2011	65.6	2.1
2014-2013	72.3	3.2
2016-2015	171.8	7.4
2018-2017	188.1	*5.1

المصدر: وزارة التخطيط ، تقرير اسواق النفط في العالم ، الجهاز المركزي للإحصاء . مديرية الحسابات القومية ، حزيران 2017،ص23 * تقديرات أولية سنوية

أما الأنشطة السلعية بدون النفط لم تحقق ارتفاعا في نسبة مساهمتها في توليد الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجلت ما نسبته (31.3%) للمدة 2011- 2012 وبمعدل نمو مقداره (20%) للمدة 2013-2014 بفعل ارتفاع نشاط قطاع البنوك والتامين والبناء والتشييد والمصارف أما الأنشطة الخدمية فقد احتلت مركز الصدارة في نسب مساهمتها للناتج بدون النفط حيث بلغت معدل نمو مقداره (49%) للمدة 2012-2011 انخفضت إلى نحو (47%) للمدة 2013-2014 وهذا يعكس إن القطاع النفطي يحتل مركز الصدارة في توليد الناتج المحلي الإجمالي وان هدف خطة التنمية الوطنية 2013 – 2017 المتمثل بتنويع قاعدة الإنتاج وإعادة هيكلة الاقتصاد بشكل يخدم متطلبات التنمية الاقتصادية.[1]

إن انخفاض نسبة مساهمة القطاع النفطي في توليد النااكبر من الكميات التي تنتجها اكبر من الكميات التي تنتجها . لقد ارتفع العرض الكلي للنفط لمجموعة خارج أوبك بمقدار (0.5) مليون ب/ي في عام 2015 مقارنة بعام 2014 وبمعدل نمو بلغت (2.1 %) إذ بلغ عرض النفط نحو (57.2) مليون ب/ي عام 2015 بعدما كان (56.35) مليون ب/ي عام 2014 .أماإنتاج منظمة تج المحلي الإجمالي للمدة 2014-2015 والتي وصلت نسبة مساهمتها نحو (44%) مع ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات الأخرى مثل القطاع الصناعي بمعدل نمو مقداره (8%) أو القطاع الزراعي بمعدل نمو مقداره (4%) وإنما التأثير

[1] وزارة التخطيط ،التقرير السنوي الاحصائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،2014 ، ص10.

الحاصل في أسعار النفط والتي انخفضت بمعدل نمو مقداره (3.7%)، وهذا يدل على إن النشاطات الاقتصادية الأخرى لم تساهم في تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي .

أما الأنشطة الاقتصادية الأخرى المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مثل قطاع التعدين المرتبطة بإنتاج النفط حيث له دور رئيس في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل نمو مقداره (59.6%) للمدة 2015-2016 ويعزى ذلك إلى ارتفاع كمية إنتاج النفط بمعدل نمو مقداره (13.1%) . في حين لم تساهم الأنواع الأخرى من قطاع التعدين نحو(6.1%) ، أما قطاع الكهرباء والماء فقد بلغت نسبة مساهمته من إجمالي الناتج المحلي الإجمال بنحو (2%) إلى جانب العجز الواضح في إنتاج الطاقة الكهربائية المتمثل بارتفاع معدل الطلب على الطاقة الكهربائية بنسبة تفوق معدل الإنتاج ، أما قطاع الخدمات فقد سجل انخفاضا" بنسبة (2%) للمدة 2015-2016 بالرغم من إن هذا القطاع يحتل المرتبة الثانية بعد القطاع النفطي في ترتيب الأهمية النسبية نظرا لمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بتحقيق الإيرادات اللازمة لتمويل الموازنة.[1]

شهد الاقتصاد العراقي ركوداً في معظم الأنشطة الاقتصادية للمدة 2015-2016 بفعل تردي الاوضاع الداخلية والتحديات الاقتصادية الخارجية ، نتيجة للانخفاض الحاد الذي تشهده الأسواق العالمية في أسعار النفط ، الأمر الذي جعل الاقتصاد العراقي أمام تحدي وأزمة اقتصادية خفيفة ناجمة عن اعتماده على النفط كمصدر رئيس للإيرادات العامة وتمويل الموازنة العامة ، إذ إن نحو(94%) من الإيرادات العامة تعتمد على الموارد النفطية ، وهذا انعكس واضح على الموازنة الاتحادية للدولة وتنويع مصادر الدخل و انحسار الطاقة الإنتاجية المحلية وهذا أدىإلى انخفاض في العرض السلعي وعدم إمكانية تغطية الطلب الكليمما اعتمد على الاستيرادات لتغطية العجز الحاصل في الأسواق المحلية والإنفاق على العمليات العسكرية وتغطية نفقات الحرب ضد العمليات (العسكرية). فضلا" عن تدهور البني التحتية بعد إحداث 2003 وتدهور ثقة المستثمرين المحليين والأجانب بالاستثمار الأجنبي بفعل الاحداث الداخلية والعقبات الإدارية والقانونية الناجمة عن قانون الاستثمار، كما اتبعت الحكومة الإجراءات التقشفية اللازمة لتغطية عجز الموازنة العامة ومنها النفقات الحكومية بالطرق المناسبة في تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية ودعم القطاع الخاص بهدف تنويع مصادر الدخل.

[1] وزارة التخطيط ، التقرير السنوي الاحصائي الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات،2017، ص22.

ثانيا: مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق في ظل تطورات الأسواق النفطية العالمية

يعد القطاع النفطي في العراق من القطاعات الرئيسة الداعمة للدخل والناتج المحلي الإجمالي لأغلب البلدان النفطية في العالم ومنها البلدان العربية المصدرة للنفط والعراق خاصة ويساهم النفط مساهمة كبيرة للناتج، ولكون النفط ثروة وطنية سيادية في عملية استخراج النفط للتصدير، ومصدر رئيس لجذب العملات الصعبة ودعم الاحتياطي في البنك المركزي، فالتقلبات في حجم الإنتاج النفطي العالمي لأسعار النفط العالمية وأسعار الصرف العالمية ، أثرت بشكل كبير في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، بعد عام 2003 وما لحق بالقطاعات الاقتصادية الصناعية والزراعية والخدمية من تدمير شامل أو جزئي لبعض القطاعات وتوقف البنية التحتية المرتبطة بهذه القطاعات وتوقف شامل للهيكل الإنتاجي فيها بسبب الحرب والإحداث الداخلية خاصة في الأعوام 2005-2006 ، فقد انخفضت نسبة مساهمة القطاع النفطي في تلك المدة إلى نحو (41%) وقد أدى هذا إلى استيراد المنتجات النفطية بعد إن كان العراق مصدرا" رئيسا" لها، ان ضعف بنية الناتج المحلي الإجمالي كان سببه السياسات الاقتصادية غير المستقرة والتي تتسم بعدم الوضوح منذ التسعينات بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق الذي أدى الى اعتماد العراق على قطاع النفط بشكل رئيس ، فضلاً عن ذلك تراجع مساهمة بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي الاعتماد على الاستيرادات لتغطية الطلب المحلي وإتباع سياسة الباب المفتوح بحيث انخفض النشاط الاقتصادي بشكل كبير للتضخم والبطالة وضعف الهيكل الإنتاجي1.

والجدير بالذكر إن كميات الإنتاج النفطي قد ارتفعت للأعوام 2016-2017 مقارنة بالأعوام السابقة إلا إن هناك تفاوت بكميات الإنتاج والتصدير لتلك المدة حيث انخفض الإنتاج النفطي في الربع الأول لعام 2017 بنسبة (3.7%) مقارنة مع الربع الرابع لعام 2016 في حين ارتفعت بمعدل نمو مقداره (2.1%) مقارنة مع الربع الأول لسنة 2016 ، حيث بلغت كمية النفط الخام المنتج من (3.96) مليون ب/ ي في نهاية عام 2016 إلى معدل نمو مقداره (3.82) مليون برميل يوميا بداية عام 2017 ،في حين بلغ نسبة الانخفاض في الصادرات النفطية في بداية 2017 بمعدل نمو مقداره (7%) مقارنة مع العام 2016، إما سعر البرميل المصدر من النفط الخام فقد ارتفع بنسبة (12.1%) في عام 2017 مقارنة مع عام 2016. أما مجموع المبالغ المستحصلة من بيع كميات النفط المصدر فقد ارتفعت بمعدل نمو مقداره (4%) لعام 2017 مقارنة مع عام 2016. [1]

[1] وزارة التخطيط ، التقرير السنوي الاحصائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، 2017 ص8 .

تشير تقديرات صندوق النقد الدولي ان (3%)هو معدل نمو النشاط الاقتصادي في عام 2016 وهو أدنى معدل في أعقاب ألازمة المالية العالمية عام 2008 رغم ارتفاع مستويات النشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة وتحسين أوضاع أسواق العمل وتحسن أسعار السلع الأساسية ، ولا يزال ضعف النمو في الإنتاجية وتراجع حجم الاستثمار الناجم عن تراجع الطلب وانخفاض النمو المتوقع الأمر الذي يتطلب استمرار سياسة دعم الطلب مع تنفيذ تدابير من شانها زيادة النمو كما تشير تقديرات صندوق النقد الدولي الى ان النشاط الاقتصادي ومعدل النمو العالمي قد يستقر عند (4%) للمدة 2017-2018 و يعزى ذلك وللبلدان المتقدمة نحو(2%) واقتصادات البلدان النامية والناشئة نحو(4.8%) .[1]

والجدير بالذكر إن التحديات الاقتصادية العالمية ، شهدت تأثيرا ملحوظا على البلدان العربية المصدرة للنفط حيث بلغ معدل نمو البلدان العربية المصدرة للنفط نحو (3.1%) للمدة 2015-2016 ويرجع ذلكإلى تراجع أسعار النفط العالمية الأمر الذي انعكس على الميزان التجاري حيث بلغ العجز نحو (62.8) مليار دولارلعام 2017 ليمثل نحو (2.5%) من الناتج المحلي الإجمالي العربي1.

ثالثا: التحديات الرئيسة لواقع الاستثمار والطاقة الاستيعابية في العراق

تعرض العراق إلى العديد من المشاكل والتحديات الاقتصادية ساهمت بشكل كبير في تدمير البني التحتية والتي تعرف بأنها رأس المال العيني المستثمر في المرافق والخدمات العامة وهي عامل اقتصادي لا يمكن الاستغناء عنه في الإنتاج والتجارة والاستثمار داخل الاقتصاد وخارجه، وتشمل البني التحتية الطرق والجسور والري والموانئ والمطارات، بالإضافة إلى الطاقة الكهربائية والاتصالات والتكنولوجيا وغيرها من التقنيات وهذه تشكل قطاعا مساعدا" للقطاعات الأخرى مثل تنشيط قطاع النفط ومنتجاته والصناعات التحويلية والمنتجات الزراعية مما يجعل هذا القطاع يحظى باهتمام كبير من قبل واضعي الخطط وراسمي السياسات الاقتصادية ويتمثل هذا الاهتمام بالتخصيصات السنوية الضخمة.[2]قبل عام 2003، ساهمت تلك العوامل في خلق بيئة استثمارية غير ملائمة وطاردة للاستثمار المحلي والأجنبي على الرغم من تبلور الاستثمار في القطاع النفطي بفعل جولات التراخيص التي اتبعتها وزارة النفط لتعزيز قطاع الاستخراج النفطي وقطاع تكرير النفط الأمر الذي ساهم بتعزيز الإنتاج والتصدير على الرغم من التكاليف في مجالات الإنتاج والاستخراج الذي يتحملها العراق وتعرضه لازمات مزدوجة من جانبين ، **الأول** الجانب المالي حيث أثارها مستمرة بفعل تقلبات أسعار النفط حتى عام 2018 .والجانب الثاني يتعلق بالتحديات الأمنية والحرب ضد الإرهاب. وكان لها آثار كبيرة على الاقتصاد بسبب مواطن الضعف والاختلالات الهيكلية . وبالتزامن مع غياب الاستقرار الأمني والسياسي منذ عام 2014 أدى ذلك إلى تراجع الاستهلاك

2البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، دائرة الإحصاءوالأبحاث ، بغداد ،2017 ص14.

[2]بهاء زكي محمد ، الإصلاح الإداري لمواجهة الأزمات ، دار الجواهري ، العراق – بغداد ، 2015 ص30.

والاستثمار في القطاع الخاص. لعدم فعالية السياسات الاقتصادية وغياب السياسات الاحترازية حيث إن الصادرات تتركز بنسبة (98%) على صادرات النفط الخام . وهذه النسبة تعكس خللا في الاقتصاد العراقي باعتباره اقتصادا" غير متنوعا" حيث إنها تعتمد على استخراج النفط وبيعه في الأسواق العالمية دون أن يتم تكريره والاستفادة منه لتعزيز الاستثمار في المنتجات النفطية، لذلك فان هذا يجعل الاقتصاد العراقي يتصف بأنه استهلاكي أكثر من توجهه نحو الاستثمار، الأمر الذي يجعله عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية، وبالتالي اعتماده على الاستيرادات بما فيها المنتجات النفطية ليبلغ نحو (42.1 مليار دولار) بنسبة ارتفاع مقدارها (18.8%) للمدة 2015-2016 حيث إن الجهاز الإنتاجي في العراق غير قادر على مواكبة الطلب، والطلب لا يزال يتجه إلى الخارج لعدم قدرة الجهاز الإنتاجي على إشباعه ، الأمر الذي يرفع الاستيرادات ويوجه تدفق النقود إلى الخارج. وهذا عزز من سياسات الإغراق السلعي خلال السنوات السابقة.

إن العراق حافظ على ترتيبه الـ (106) بعد المائة بين بلدان العالم الذي شملها مؤشر ضمان الاستثمار للأعوام (2016 – 2017) وهذا يدل على الضعف الشديد لجاذبية الاستثمار في بيئة الاستثمار في العراق وهي نتائج تدهور المناخ الاستثماري . ويسجل هذا المؤشر أهم نقاط الضعف في مناخ الاستثمار والمتمثلة بكون بيئة الاستثمار طاردة لرؤوس الأموال الأجنبية والمحلية .وانخفاض مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه بسبب تقلبات الطلب المحلي والناتج عن تقلبات سعر النفط . وضعف الصادرات السلعية عدا النفط وعدم تطبيق الرسوم الجمركية وبالتالي تذبذب الناتج المحلي الإجمالي وضعف بنيته مما أدى إلى ضعف حجم السوق، أما مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومؤشر التقدم التكنولوجي يبين ضعف هذا المؤشر وضعف استخدام الانترنيت في مؤسسات الحكومية وغياب الحكومة الالكترونية فقدان الأنظمة الإدارية الحديثة وتفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي والروتين الإداري المعقد وتدهور الوضع الأمني الذي يؤثر سلبا" في سيادة القانون .[1]

1 ينظر: – وزارة التخطيط . دائرة السياسات الاقتصادية والمالية . قسم دراسات السوق . تقرير مناخ الاستثمار في العراق 2017. كانون الثاني 2018/ . ص13 كذلك – وزارة التخطيط ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، قسم دراسات السوق ،تقرير أسواق النفط في العالم، 2015 ، ص 27.

الاستنتاجات :

1- يحتل النفط مركزا" مهما" بين مصادر الطاقة العالمية ، كونه يمثل المحرك الرئيس للعملية الإنتاجية لمعظم البلدان المنتجة للنفط ، وتزداد أهميته جراء تزايد الطلب العالميعلى النفط وكذلك ارتفاع الطلبالمستقبلي المتوقع.

2- توجد عوامل أخرى تؤثر في سعر النفط دون أن تؤثر في الطلب أوالعرض للنفط ، ومنها عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية .

3- شهدت الأسواق النفطية تغيرات جذرية ، فقد تغيرت خصائص هذه السوق لتنتقل من وضع احتكارات الشركات النفطية الكبرى المستمدة من عقود الامتياز ، إلى تحكم البلدان المنتجة للنفط بقرارات الإنتاج والتسعير واتصاف السوق بأنها سوق منتجين .

4- السمة الأساسية للناتج المحلي الإجمالي هو عدم استقراره مع عدم استقرار أسعار النفط الخام فان زيادته مرتبطة بالتطورات الاقتصادية للبلدان النفطية بانخفاض درجة تأثر استقرار الناتج المحلي الإجمالي عندما تنخفض أسعار النفط فهذا يؤدي الى تراجع معدلات التنوع الاقتصادي لتلك البلدان.

5- يمتلك العراق ثالث احتياطي نفطي عالمي بعد السعودية وإيران ،إلا انه يعاني من الاختلال الهيكلي سواء من الناحية الزراعية أو الصناعية وكذلك في القطاع النفطي لواقع الاقتصاد العراقي بسبب الحروب والحصار الاقتصادي والتحديات بعد 2003 المتمثلة بتدمير شامل للقطاعات الاقتصادية وعزوف الاستثمار الأجنبي والمحلي .

6- يعد القطاع النفطي القطاع الرئيس بنسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والذي وصلت نسبته نحو(60 %) وتشكل العوائد النفطية المساهم الأساسي في تمويل الموازنة العامة في العراق.

7- شهد العراق العديد من التحديات والحروب المتوالية والحصار وأحداث 2003 والحرب ضد الإرهاب ساهم بشكل كبير في تدمير البنى التحتية كالطرق والجسور وغيرها مع تخلف القاعدة الإنتاجية الصناعية والزراعية والخدمية

8- لم تعمل الحكومات بعد عام 2003 على اتباع سياسات تنويع مصادر الدخل ولم تساهم بتشريع القوانين والتشريعات الهادفة إلى تنويع الهيكل الإنتاجي كما لم يحدث أي ترابط بين القطاعات الإنتاجية الأخرى كالقطاعات الصناعية والزراعية والخدمية.

9- تواجه الصناعة النفطية في العراق تحديات كثيرة ، منها التحديات الامنية وضعف البنى التحتية وعدم تنفيذ التشريعات والقوانين المتعلقة بالاستثمار الذي ساهمفي ضعف الاستثمار في القطاع وتطويره.

10- شهدت الأسواق النفطية تغيرات جذرية ، فقد تغيرت خصائص هذه السوق لتنتقل من وضع احتكارات الشركات النفطية الكبرى المستمدة من عقود الامتياز ، إلى تحكم البلدان المنتجة للنفط بقرارات الإنتاج والتسعير واتصاف السوق بأنها سوق منتجين .

11- شهد الاقتصاد العراقي ركودا في معظم الأنشطة الاقتصادية للمدة 2015-2016 بفعل العمليات العسكرية والتحديات الاقتصادية الخارجية ، ونتيجة للانخفاض الحاد الذي تشهده الأسواق العالمية في أسعار النفط ، الأمر الذي جعله أمام تحدي وأزمة اقتصادية ناجمة عن اعتماده على النفط كمصدر رئيس للإيرادات العامة وتمويل الموازنة.

12- يواجه العراق تحديات كثيرة بسبب عدم استقرار أسعار النفط عالميا" ، فضلا" عن ذلك فهنالك انخفاض كبير في الصادرات غير النفطية ، وهذا يشكل عقبة رئيسة لتمويل التنمية والاعتماد على النفط كمورد أساسي للموازنة العامة.

13- احتل العراق الترتيب الـ (106) بعد المائة بين بلدان العالم الذي شملها مؤشر ضمان الاستثمار للأعوام (2016 – 2017) وهذا يدل على الضعف الشديد لجاذبية الاستثمار في البيئة الاستثمارية في العراق وهي نتائج تدهور المناخ الاستثماري.

التوصيات:

1- محاولة تنويع القاعدة الإنتاجية وعدم الاعتماد على الموارد النفطية لتمويل الموازنة العامة فضلا عن الشروع بإنشاء بنية تحتية ملائمة لتعزيز القطاعات الاقتصادية الأخرى.

2- تطوير صناعات تكرير النفط والصناعات البتروكيمياوية والعمل على تصدير المشتقات النفطية بدلا من تصدير النفط بشكلهالخام.

3- تطوير الموارد البشرية والاستثمار في مشاريع التنمية الحيوية حيث تعد هذه العملية توفير محفزات الاستثمار في الاقتصاد العراقي لاستقطاب الاستثمار في القطاع النفطي وإزالة التحديات والعقباتالتي تواجه ذلك.

4- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية خاصة المتعلقة بالمشتقات النفطية والغاز الطبيعي والاستعانة بالخبرات الأجنبية التي تمتلكها شركات النفط العالمية، لتطوير القطاع النفطي وعدم التركيز على جولات التراخيص.

5- الاستعانة بالخبرات والتقنيات الاجنبية التي تمتلكها شركات النفط العالمية ، فضلا" عن هذا اعداد ومراجعة وتقييم دقيق لجدوى السياسات النفطية السابقة.

المصادر:

1- سليمان ، حكمت سامي ، نفط العراق دراسة سياسية اقتصادية ، دار النهضة العربية للتأليف والنشر والترجمة ، دمشق ، 1958.

2- – العلوجي ،عبد الحميد واللامي ، خضير عباس ، الأصول التاريخية للنفط العراقي ، منشورات وزارة الإعلام ، بغداد ، 1975 .

3- المهندس السباهي ، مضر منعم واشراف الخبير النفطي العكيلي ، د. ثامر حميد ، دليل صناعة النفط واثرها الاقتصادي في العراق ، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي ، كانون الاول/2012 ، المشروع ممول من منظمة Inter news، ص3.

4- مراد محمد عدنان ، قصة البترول العربي في الخليج والأطماع الدولية ، مجلة الفكر السياسي، عدد 17 ، سنة 2002 .

5-عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي في العراق ، المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية ، 1990.

6- زكريا عبد الحميد باشا ،التغيرات الهيكلية في قوى السوق النفطية الدولية وتأثيراتها المستقبلية، مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد 50 ، 1988.

7-حسين عبدالله ،أزمة النفط الحالية .. تداعياتها ومستقبلها ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مؤسسة الأهرام العدد 164 ، ابريل (نيسان) 2006.

8-جمال داود سلمان ، الاتجاهات الحديثة لأسعار النفط الخام ، مجلة النفط والتنمية ، العدد السادس ، ت2 ، وك1 ، 1988 .

9-محمد احمد الدوري ، مبادئ اقتصاد البترول، مطابع جامعة الموصل ، العراق ، 1978.

10-البنك المركزي العراقي ، النشرات السنوية (2006-2017)، المؤشرات المالية الأساسية ، ، المديرية العامة للإحصاء. بغداد .

11-البنك المركزي العراقي ، النشرة الاقتصادية السنوية 2014-2017 ص14.

13- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات،2014، ص10

13-وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء . مديرية الحسابات القومية ، حزيران 2017 ، ص23.

14-التقرير الاقتصادي السنوي ، البنك المركزي العراقي ، 2012 ، دار الكتب والوثائق ببغداد لسنة 2013

15-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات،2014 ، ص .
16-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات،2017.
17-البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ،، دائرة الإحصاء والأبحاث ، 2017، ص8 .
18-البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، 2015 ، مطبعة دار الكتب والوثائق ، بغداد ، 2016 ، ص19.
19-بهاء زكي محمد، الإصلاح الإداري لمواجهة الأزمات، دار الجواهري ،العراق بغداد، 2015
20-وزارة التخطيط ،تقرير مناخ الاستثمار في العراق 2017، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، قسم دراسات السوق . كانون الثاني ،2017 .
21- وزارة التخطيط ، تقرير أسواق النفط في العالم ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، قسم دراسات السوق ،2015 ، ص8و24.

23-تقرير صندوق النقد الدولي ، افاق الاقتصاد العالمي ، واشنطن ، 1997 ، ص96.
24- صندوق النقد الدولي ، مدخل في الاقتصاد العالمي ، تقرير الخبراء ، 2016 ، ص77.
25- وزارة التخطيط ، تقرير اسواق النفط في العالم ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، قسم دراسات السوق ، للأعوام 2015 و2016 و2017 ، ص 13و20 ، 22و28 ، 16 ، 10،12 و 3و4، 27.
26-OPEC ، Report Market Oil Monthly ، October12 2017
OPEC24-،Report Market Oil Monthly، October 2015 12
27- Report Market Oil Monthly ، November 2017 12
28- Report Market Oil Monthly November 2016
29- OPEC، data monthly ، 2016
30- OPEC، data monthly ، 2015